



الرقم الورقي: ISSN2075-7220
الرقم الورقي الإلكتروني: ISSN2313-0377

مجلة المحقق الجلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر
عن كلية القانون بجامعة بابل

بعض البحوث التي وردت ضمن هذا العدد:

أ.د. رافع خضر صالح شبر
د. كريم لفته مشاري

٧ الحدود الدستورية لتكوين مجلس
الوزراء في النظام البرلماني في
الدولة الاتحادية. (دراسة مقارنة)

أ.د. اسراء محمد علي سالم
م. حوراء احمد شاكر

٧ الحماية الجنائية الاجرائية لأموال
القاصرين في مرحلة ما قبل المحاكمة.
(دراسة مقارنة)

أ.د. اسماعيل صعصاع
أ.م. د. حيدر كاظم عبد علي
ايمان عبيد كريم

٧ الموظف الدولي وطبيعة علاقته
بالمنظمة الدولية .

أ.د. ابراهيم اسماعيل ابراهيم
م. رديم عبيد عطية

٧ علاوة اصدار السندات في الشركات
المساهمة. (دراسة قانونية مقارنة)

العدد الأول

السنة الحادية عشر

2019

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

ISSN 2075-7220
ISSN ONLINE 2313-0377



AL-Mouhakiq Al-Hilly Journal **For Legal and** **political science**

Quarterly Refered and Scientific Journal
Issued By
College of Law in Babylon University

✓ **The Constitutional Limits of the
Composition of the Council of
Ministers in the Parliamentary
System of the Federal State.**
(Comparative study)

P. Dr. Rafee K. S. Shube
Dr.Kareem L. M.AL- jarahi

✓ **Procedural criminal protection
of minors' money in the pre-trial
phase.**
(A comparative study)

P.Dr. Esraa M. Ali Salem
Lec. Huraira Ahmed Shake

✓ **The International Employee and
his Relationship With the
International Organization.**

P.Dr. Ismael S. Albudeiry
A.P.Dr. Haider K. A. Ali
Iman Obeid Karim

✓ **Bonds Premium**

P.Dr. ibrahim I. Ibrahim
lec.raheem Obaid

First Issue

2019

Eleveth Year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

الفهرست

ت	الموضوع	الباحث	الصفحة
١-	الحدود الدستورية لتكوين مجلس الوزراء في النظام البرلماني في الدولة الاتحادية. (دراسة مقارنة)	أ.د. رافع خضر صالح شبر كريم لفته مشاري	٦٠ - ٩
٢-	الحماية الجنائية الاجرائية لأموال القاصرين في مرحلة ما قبل المحاكمة. (دراسة مقارنة)	أ.د. اسراء محمد علي سالم م. حوراء احمد شاكر	١٠٥ - ٦١
٣-	الموظف الدولي وطبيعة علاقته بالمنظمة الدولية .	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان أ.م. د. حيدر كاظم عبد علي ايمان عبيد كريم	١٣٥-١٠٦
٤-	علاوة اصدار السندات فسي الشركات المساهمة. (دراسة قانونية مقارنة)	أ.د. ابراهيم اسماعيل ابراهيم م. رحيم عبيد عطية	١٧٥ - ١٢٦
٥-	الارتباط في إجراءات التقاضي. (دراسة مقارنة)	أ.د. هادي حسين الكعبي مروى عبد الجليل شنابة	٢١٨-١٧٦
٦-	فلسفة العدالة القانونية.	أ.د. حسون عبيد هجيج فخري جعفر أحمد علي	٢٨٠ - ٢١٩
٧-	الحماية المدنية للمحتكر. (دراسة مقارنة)	أ.د. ذكرى محمد حسين	٣٢٥ - ٢٨١
٨-	سياسات تمويل الأحزاب السياسية .	أ.م. د. صادق محمد علي أ.م. د. نصر محمد علي	٣٥٩ - ٣٢٦
٩-	معالم النظام الإقليمي العربي في ضوء الحراك السياسي وآفاق المستقبل .	أ.م. حسين مصطفى احمد م. د. أنس أكرم محمد صبحي	٣٩٣-٣٦٠
١٠-	أثر الأنظمة الانتخابية في التشريع العراقي.	أ.م. د. محمد طه حسين الحسيني	٤٣٦ - ٣٩٤

معالم النظام الإقليمي العربي في ضوء الحراك السياسي وأفاق المستقبل

أ.م. حسين مصطفى احمد كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين

م.د. أنس أكرم محمد صبحي كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين

ملخص البحث

يمر النظام الإقليمي العربي في لحظة سياسية بالغة الدقة ومصيرية يتعرض فيها وجوده ومستقبله لمخاطر وتحديات جديدة - تمزق وتنافر - خلافات بينية - ضعف وعجز بلغ في بعض دوله حد الإنهاك، وفي أخرى حد الحروب الأهلية. ومع اندلاع الثورات العربية لم يعد ممكناً بأن آلياته ومؤسسته تتمتع بالشرعية الكافية التي تسمح لها بالاستمرار في إدارة وظائفها، وأن فعلت، أي أن استمرت، فأنها ستثير الشكوك حول شرعية وجودها وحقها في إدارة العمل العربي المشترك.

المقدمة

تعد تفاعلات الحراك السياسي الذي تشهده الدول والمجتمعات العربية لحظة تاريخية في النظام الإقليمي العربي، الذي اتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة على النظم، وذلك نتيجة التغيرات الجسام الذي شهدتها عدد من الدول العربية في نظمها السياسية منذ عام ٢٠١١ التي مازالت تداعياتها مستمرة. لقد كشفت عن هذه التداعيات جوانب الخلل في إدارة العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي العربي، وفي إدارة العلاقات مع العالم الخارجي، وحدود التماس بينه والنظام العالمي. أن استشراف المستقبل يعد قاعدة أساسية لدراساتنا وتحليلاتنا للماضي بعبيره، وللحاضر بحقائقه، فالمستقبل الواعد للنظام الإقليمي العربي هو أمننا وغاية نتاج فكرنا.

أهمية البحث :

- ١- يستمد البحث أهميته من أسس ومسوغات عدة هي:-
رصد عوامل التغيير والتحول في النظام الإقليمي العربي من خلال هويته، ومؤسسته، وتفاعلاته البيئية مع بيئته الإقليمية والدولية.
- ٢- استشراف المستقبل المنظور للنظام الإقليمي العربي في ضوء الحراك السياسي المعاصر.

هدف البحث :

يسعى البحث إلى فهم العلاقات العربية وتحليلها وفقاً لإطار منهجي مستخدماً في ذلك مفهوم النظام الإقليمي العربي لتحليل التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافياً التي تجمعها علاقات وروابط وثيقة مع تطويعها لحالة الخصوصية القومية التي تميز النظام الإقليمي العربي عن غيره من النظم الإقليمية.

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث من حقيقة استمرار وجود النظام الإقليمي العربي رغم كل حالة الضعف والوهن التي يعانيها في ظل الحراك السياسي المعاصر.

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:-

- أ يستطيع النظام الإقليمي العربي تجاوز أزماته وعثراته والتكيف مع الأوضاع الجديدة ؟
- أ يسهم في صناعة مستقبل المنطقة بما يتوافق ومصصلحة أطرافه ؟ أم يندثر كأجزاء في أنظمة إقليمية أخرى ؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية فحواها أن قدرة النظام العربي على الاستمرار كنظام إقليمي تتوقف على كيفية تفاعل وحداته مع الحراك السياسي الذي تشهده الدول والمجتمعات العربية، وسيضع اختبار صحة هذا الفرض حداً للجدل السائد حول ما إذا كان النظام الإقليمي العربي قد تفكك أم أنه مازال قائماً.

منهجية البحث :

تعددت مناهج البحث في هذا الموضوع، إذ تفرقت هي سبل شتى، إلا أنه يمكن حصرها في منهجين، منهج تحليل النظم ومنهج اتخاذ القرار، وبصفة عامة فإن هذه المناهج تنتم بعدة سمات. أولاً: أنها تسعى للتحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض. ثانياً: أنها تسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي. ثالثاً: أنها تسعى إلى المقارنة والتعميم والتنبؤ بالسلوك السياسي. وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث بالمحاور الآتية:-

المبحث الأول

النظام الإقليمي العربي (محاولة تعريف)

يعرف النظام العربي سلوكاً بأنه نظام إقليمي، ولذا إن معالم هذا النظام تتضح أكثر كلما اتجه النظام صوب التكامل والاندماج، وهذا لا يتحقق إلا بالآتي^(١):-

١- اتصاف وحدات النظام (الدول) بالأهمية الخاصة التي تحتلها كل منها بالنسبة لأي وحدة فيه، وكذلك أهميتها لمجموع أطراف النظام بعامه، وفي مواجهة الآخرين إذا ما قيس الأمر على مستوى العلاقات مع وحدات أخرى خارج النظام أو مع أنظمة دولية إقليمية أخرى.

٢- اتفاق القيم والتشابه بين أنواع الثوابت المشتركة والموجودة فعلاً.

٣- مستوى معقول من الاستجابة المتبادلة للتوجهات والسياسات والمشكلات على مستوى العلاقات البيئية بين أطراف النظام ومع الآخرين.

٤- وجود مستوى معين من التماثل وأحياناً التطابق والولاء المشترك تجاه قضايا النظام الرئيسية ونحو النظام نفسه.

ومن هذا التعريف، دخل تعبير النظام الإقليمي العربي قاموس السياسة العربية سواء على مستوى البحوث العلمية أو على مستوى المسؤولين وأدوات الإعلام^(٢).

ومع كل ذلك، فقد رفض البعض فكرة نظام عربي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية بوصفهم أقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة منها إلى الدولة، وكذلك في رصدتهم لحالة التشطي والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية، وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها، فضلاً عن غياب آليات تحديد التوجهات وضبط التفاعلات وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام، واعتراض آخرون على مفهوم النظام الإقليمي العربي من زاوية أنه غامض، مما يفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسي الوطني في هذا القطر وذاك، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل مفهوم النسق العربي والمنظومة العربية، ومفهوم الشرق الأوسط^(*) ليشيع وينتشر بوصفه مفهوماً ليحل مفهوم الوطن العربي، كما أريد له أن ينمو ويتطور بوصفه نظاماً إقليمياً ليكون بديلاً للنظام العربي.

ومن الأمور البديهية في تحليل النظم الإقليمية، إن هناك أربعة شروط في تشكيلة النظام الإقليمي العربي^(٣):

أولاً: الجوار الجغرافي الذي يصل إلى حد التماس الأرضي، فأفضل النظم الإقليمية هي تلك التي لا توجد بين أطرافها أي فواصل أو موانع طبيعية مثل البحار والمحيطات، وبهذا المعنى فإنه بالفعل يمكن الحديث عن نظام إقليمي عربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

ثانياً: كثافة التفاعلات البيئية بين أطراف النظام الإقليمي العربي مقارنة بمثيلاتها مع الأطراف خارج النظام، وعلى الرغم من وجود نظام إقليمي عربي، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية لا تتعدى ١١% من حجم تجارتها الخارجية، ولكن التفاعلات الإنسانية بين الشعوب أعمق بكثير من التفاعلات الإنسانية بينها وبين الشعوب الأخرى، وهو ما يؤكد عمق المصالح المشتركة.

ثالثاً: وجود دولة أو دول مركزية تقوم بدورين مهمين هما تكثيف عمليات الجذب والتكامل، والحد من عملية التنافر، وقد تؤدي مصر في النظام الإقليمي العربي هذين المبحثين، ومع المحتمل أن ينشط الدور المصري ليصبح عاملاً مهماً في المنطقة على المدى المتوسط تبقى قائمة مع وصول عبد الفتاح السيسي إلى مقاليد السلطة في مصر، وأن كان دورها قد تضاعف بعد عام ٢٠١١، لدرجة أنه لم يعد طرفاً مشاركاً في التفاعلات الإقليمية، وإنما أصبح موضعاً لهذه التفاعلات.

رابعاً: يتعلق بمدى توافر إرادة سياسية بين الدول أطراف النظام الإقليمي، إذ من الممكن أن توجد دول متجاورة جغرافياً بينها تفاعلات كثيفة، وتوجد دولة أو دول مركزية، بينما تغيب الإرادة السياسية لتشكيل نظام إقليمي فاعل، مما يؤدي إلى الفرقة والتشردم إلى كيانات إقليمية ضعيفة ومعتمدة على دول وفاعلين خارج النظام الإقليمي.

وبعد ما تقدم نستطيع أن نعرف النظام الإقليمي العربي بأنه شبكة العلاقات الكثيفة بين وحدات النظام ومجمل التفاعلات والروابط الرسمية وغير الرسمية سواء تبلورت في إطار مؤسسي وأخذت شكلاً قانونياً نظامياً، أو بقيت تفاعلات وروابط خارج الإطار المؤسسي والقانوني، والتي تستمد معناها وشرعيتها من الانتماء القومي العربي.

المبحث الثاني

نشأة النظام الإقليمي العربي وتطوره

لعلنا لا تعدو الحقيقة إذ قلنا أن نشأة النظام الإقليمي العربي لم تكن بمعزل عن تنامي الفكر القومي العربي المعاصر في إطار السياق التاريخي الذي اقترن بتعدد مشاريع الوحدة العربية، لأنه انبثق أصلاً من التغيرات السياسية التي شهدتها الوطن العربي، سواء تلك التي تتعلق بظروف التجزئة ومواجهته للكفاح المتواصل أو ما يتصل بتطورات الحرب العالمية الثانية نفسها.

يعد عام ١٩٤٥ بداية النشأة الرسمية للنظام الإقليمي العربي، إذ كان يتألف من عدد محدود من الدول العربية (مصر - سورية - السعودية - الأردن - العراق - لبنان - اليمن) التي لم تكن

قد حصلت بعد على استقلال حقيقي يكفل لها التحرك، وهي الدول نفسها المؤسسة لجامعة الدول العربية، المنظمة الرسمية للنظام الإقليمي العربي^(٤)، وبسبب هذا التلازم في النشأة أدت الجامعة دور المبحث الرئيس في النظام الإقليمي العربي^(٥).

وقد مرّ النظام الإقليمي العربي بمراحل عدة من تطوره، عكست مدى التجاذب والتنافر بين أعضائه، فمنذ بداية الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات كان هناك بعض عناصر التكامل والاندماج الإستراتيجي، وتقف في مقدمتها اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول أعضاء جامعة الدول العربية ١٩٥٠*، ومؤسسة القمة العربية التي بدأت عام ١٩٦٤*، بيد أن توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في آذار ١٩٧٩، أدى إلى إضعاف الترابط الإقليمي بين الدول العربية^(٦)، كما أسهمت بالتفاعل مع آثار الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، والاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) في زيادة شذوذة النظام الإقليمي العربي^(٧)، كما أضافت الضغوط الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لحفز الدول العربية على التعاون في الحرب على الإرهاب^(٨)، وفشل مباحثات الوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) والعدوان الإسرائيلي على لبنان (٢٠٠٦)^(٩)، والهجوم على قطاع غزة ما بين نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩^(١٠)، وصولاً إلى ما يسمى الربيع العربي (٢٠١١)^(١١)، وقرار جلسة الدول العربية بشأن ليبيا الذي أوجد الأساس القانوني للتدخل الدولي والدور العسكري لطف الأطلسي، وتلاه قرار الجامعة تجاه سورية، وإرسال بعثة مراقبين في كانون الأول ٢٠١١ التي أوقفت مهمتها في عام ٢٠١٢^(١٢)، ودعوة الجامعة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى التنحي عن منصبه، وفشل مؤتمر جنيف (٢) للسلام في سورية في عام ٢٠١٤، والعدوان الإسرائيلي مجدداً على قطاع غزة عام ٢٠١٤، وارتباك المشهد السياسي العراقي عقب سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من العراق وسورية، عوامل تفكيك إضافية للروابط بين الدول العربية.

أن هذه التطورات أوجدت بلا شك الإطار السياسي لمرحلة جديدة من تطور النظام الإقليمي العربي حتى وصل كما يقول أحد الكتاب المشهورين إلى نهايته، ولكن النظام الإقليمي العربي أثبت قدرته على التكيف مع التطورات الجديدة من دون أن يفقد بعضاً من خصائصه القديمة.

المبحث الثالث

النظام الإقليمي العربي وإشكالية الهوية

الهوية متغير يؤثر في سلوك الوحدات (الدول)، وعليه فأن هيكل النظام العربي لا يتحدد بناءً على توزيع القدرات المادية، وإنما من خلال التفاعلات بين الدول التي تقودها في ذلك هويتها^(١٣). ويتصل مفهوم الهوية غالباً بالدراسات السايكولوجية - الاجتماعية الحديثة، ويستفاد منها في دراسة وتفسير السلوك السياسي الخارجي للدول.

وفي حالة النظام الإقليمي العربي كانت العروبة الخالصة الهوية الأساسية للنظام، لأنه كسبته بعداً ثقافياً وقومياً، ليس مجرد علاقات بين دول إقليمية متجاوزة تجمعها مصالح واهتمامات مشتركة، ناهيك عن علاقات اللغة والتاريخ والثقافة التي ربطت الدول على مدى عدة قرون^(١٤)، ولكن العروبة مع حالة الثورات العربية في العام ٢٠١١، اتخذت شكلاً مختلفاً وأصبحت في سبات عميق.

أن الهوية لا تتأسس على مفاوضات ولا تنتهي بتغيير بنية القوى في نظام معين وتحوله إلى نظام آخر^(١٥)، فالشرق أوسطية والمتوسطية كبدايل عن الهوية لا تلغيها، ولا تقيم بديلاً منها في شكل انتماء حضاري ثقافي، فالأنظمة البديلة المطروحة هي صيغة لتجاوز هذه الهوية القومية، كما أن العولمة هي اختراق ثقافي تهدد الهوية، بوصفها قولبة وتعميماً غالباً ما تتم خارج إرادة الشعوب^(١٦). عموماً فالهوية لا يمكن نكرانها أو تجاوزها بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي، وقد أدى هذا الوضع إلى ثلاثة سمات رئيسة هي:-

١- الجمع بين سمتي الإقليمي والقومي: أي نظام إقليمي قومي، لأنه يتميز بوجود نمط خاص من التفاعلات بين عناصره حتى لو كان الطابع الصراعى غالباً على الطابع التعاوني^(١٧)، ولكن إدخال عنصر (العروبة) في تحليل العلاقات العربية أمراً ضرورياً، وبدونه لا يمكن فهم تفاعلات هذا النظام ومؤسساته.

٢- النفاذية والتواصل السريع بين الدول والمجتمعات العربية: توصف العلاقات العربية البينية بالنفاذية أو المسامية، أي أن الحدود بين الدول والشعوب ليس جامدة، وإنما مليئة بالشعوب التي تسمح للأفكار بالانتقال من مكان إلى آخر، بحكم وحدة اللغة التي تمثل الوعاء الثقافي للقيم والمعايير، ووحدة الثقافة العربية، بحيث أصبح انتقال الأفكار والدعوات والحركات السياسية عبر الحدود القومية والوطنية إلى الآفاق الإقليمية والعالمية أمراً يسيراً.

و الواقع أن حالة الحراك السياسي الذي تشهده الدول والمجتمعات العربية، إنما يؤرخ لمرحلة جديدة في العلاقة بين المجتمع والدولة، يعاد للمجتمع كمتغير مستقل ومهم في علاقته بالدولة^(١٨).

٣- النظام الإقليمي العربي كساحة للنفوذ والتنافس السياسي: تشكل ساحة النظام امتداداً لنفوذ وتطلعات الزعماء العرب، وقد وجد بعض رؤساء الدول في الساحة العربية بأنهم مسؤولون عن مستقبل المنطقة للابتعاد عن مشكلاتهم الداخلية ومن نقص شرعية نظمهم، لذا تم تبنيهم لشعارات طلباً لتأييد سياساتهم من الرأي العام العربي، إذ كانت هذه الزعامات الأكثر توظيفاً للقضية الفلسطينية في خطابها السياسي والإعلامي، بدلالة أنه الأكثر حفاظاً على القضية الفلسطينية، ولكن العكس هو الصحيح*، حتى أن صعود الإسلاميين بحكم توجهاتهم الدينية فوق القومية قد خففت شعاراتها مثل تحرير فلسطين، لأن هذا الشعار خسارة إستراتيجية للإسلاميين، وإلى فيتو أمريكي أوروبي على صعودهم، لذلك يعتقد البعض من قبيل الأسباب لصعود الإسلاميين للحكم في حالة الثورات العربية، الذي بدأ الغرب يتعاطى ويتفاعل معها.

أن التغيير في العالم العربي قد أثر على الهوية، فالهوية العربية ضعفت بسبب الإسلاميين^(١٩)، وإنما لدعم الغرب لهم فمالوا إليه، وهذه الحالة شهدناها في ليبيا - تونس والتي مازالت آثارها في تفاعلات النظام الإقليمي العربي.

المبحث الرابع

مؤسسات النظام الإقليمي العربي

تشكل الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي من جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، فضلاً عن مؤسسة القمة العربية، ورغم اعتماد هذا التشكيل على الصفة القومية، فقد كان الهدف الالتفاف عليها وتعزيز الكيانات القطرية، وهو ما يتناقض والصفة القومية للجامعة، ولكن هذه الصفة تبقى ضرورية عند معالجة دور الجامعة كإطار رسمي للنظام الإقليمي العربي.

فمن البداية كشفت عن الجامعة تناقض في صلب التكوين بين صفتها الإقليمية وطابعها القومي، فالأولى تقوم على احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما نصت عليه المادة الثانية من الميثاق (تحقيق التعاون بين الدول العربية وصيانة استقلالها وسيادتها)^(٢٠)، والثانية يقوم جوهرها في تجاوز السيادة، وأدت تلك الازدواجية إلى تناقض بشأن دور الجامعة ومهامها.

أن جامعة الدول العربية بحكم ميثاقها ليست سلطة تعلوا الدول الأعضاء فيها، وإنما هي مرآة تنعكس عليها سياسات تلك الدول وأهدافها، كما لا تملك أدوات تضمن التزام الدول الأعضاء بما وافقوا عليه من قرارات، وعليه فأنها لا تمارس من الاختصاصات إلا ما يشير إليه ميثاقها، أو تتفق عليه أغلبية الدول الأعضاء^(٢١).

وفي هذا الإطار، يعد تنظيم الجامعة إطاراً مؤسسياً مركباً يشمل الأمانة العامة، وهو الجهاز المنفذ للأعمال الإدارية وينتخب الأمين العام من مجلس الجامعة، وتعادل درجته الوظيفية رتبة سفير وله (٨) أمناء مساعدين، ومجلس الجامعة هو الجهاز الرئيس الذي يتألف من ممثلي في الجامعة، ولكل دولة مهما كان حجمها صوت واحد، واللجان الفنية التي تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول الأعضاء، ويعين مجلس الجامعة رؤساء لهذه اللجان لمدة سنتين، وتصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين، وتكون اجتماعاتها سرية^(٢٢)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يضم (١٣) مجلساً وزارياً متخصصاً يتكون من الوزراء المعنيين في الدول الأعضاء، وقد اتخذ المجلس قراراً بمعايير وضوابط حضور مؤسسات المجتمع المدني العربية اجتماعات المجلس وأجهزته (المجالس الوزارية) بصفة مراقب في عام ٢٠٠٥، وركزت هذه المعايير على أن تكون المؤسسة عربية أهلية وغير ربحية وتطوعية^(٢٣)، وأن تكون أهدافها متوافقة مع ميثاق الجامعة، حتى وصل عدد الهيئات التي حصلت على هذه الصفة (٣٣) هيئة في عام ٢٠١٢.

لكن الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي عانى جوانب قصور عديدة منها الازدواجية في الاختصاص بين المجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة والطابع الروتيني للعمل، وعدم القدرة على المبادرة وضعف القدرات البشرية للعاملين في الجامعة بسبب نظام الحصص للدول الأعضاء، وغياب معايير واضحة للاختبار، لذلك كان الرفض المستمر للتعامل مع قرارات الجامعة الصادرة بالإجماع من دون تحفظ من أي دولة، كما كان الرفض لقيام برلمان عربي، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولغير ذلك من مقترحات تضمنتها مشروعات تعديل الميثاق^(٢٤).

لقد عارضت أغلب الدول العربية مشروعات تعديل الميثاق لمدة طويلة، كان أولها المقترحين السوري ١٩٤٨ و ١٩٥١، والمقترح العراقي ١٩٥٤، ومقترح الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٥٥، والمقترح المغربي ١٩٥٨، والمقترح العربي المقدم من مصر وسورية والمغرب والكويت ١٩٧٣^(٢٥)، والمقترح القطري ٢٠٠١، والمقترح المصري ٢٠٠٤^(٢٦)، إلا أن كل هذه المقترحات حالت دون أن يجري تطبيق لها.

كما وافقت قمة الجزائر ٢٠٠٥، على عدد من التعديلات التي تضمنت تفصيلاً للإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة عدوان على دولة عضو بالجامعة لحماية حقوق الدولة المعتدى عليها (مادة ٦) وتطوير نظام التصويت والتميز بين المسائل الموضوعية التي تتطلب أغلبية الثلثين، والقرارات التي تحتاج إلى الأغلبية البسيطة (مادة ٧) وإنشاء برلمان عربي (مادة ١٩)، ويكون مقره في سورية.

وأقرت قمة الخرطوم ٢٠٠٦ مجلس الأمن العربي ليحل محل آلية الجامعة للوقاية من النزاعات، وعموماً فإن هذه التعديلات لم تحدث تغييراً جوهرياً في أداء الجامعة ودورها^(٢٧). وكشف عن ضعف الجامعة في قمة سرت ٢٠١٠، عندما فشلت في الوصول إلى توافق في عدد من القضايا الحاسمة سواء في مجال الإصلاح الداخلي، والعلاقات العربية وتطوير الجامعة، أو إدارة العلاقات مع دول الجوار^(٢٨).

ومع تفجر الثورات العربية لم يعد ممكناً الإدعاء بأن آليات النظام الإقليمي العربي ومؤسسته تتمتع بالشرعية الكافية التي تسمح لها بالاستمرار في إدارة وظائفها، وأن فعلت، أي أن استمرت، فأنها ستشير الشكوك حول شرعية وجودها وحققها في إدارة العمل القومي، وهو ما كشفتته القمة العربية في بغداد لعام ٢٠١٢ عن فشلها في إيجاد الحل السلمي في سورية، وما أبرزته قمة الكويت ٢٠١٤ عن تعميق الخلافات العربية.

المبحث الخامس

تفاعلات النظام الإقليمي العربي

يعد التفاعل الخاصية الجوهرية لدراسة النظم أن كانت إقليمية أو دولية، وبهذا المفهوم يمكن القول أن العلاقات بين الدول لا تخضع لأي مبادئ، وإنما تتشكل من خلال المصالح والقدرات الوطنية لمختلف أعضاء النظام، وتتأثر التفاعلات في كثير من المتغيرات في شكلها وطبيعتها منها عدد الأقطاب والأعضاء في النظام وطبيعة العلاقات بين النظام نفسه وما يغلب عليه أن كان طابعاً تعاونياً أم خلافياً أم صراعياً والتحالفات السائدة بين أعضاء النظام^(٢٩).

ويمثل النظام الإقليمي العربي أكبر مفارقة في تحليل النظم الإقليمية بين كثافة العوامل المدعمة للاتحاد والتكامل وبين ضعف الإنجاز وتراجع الأداء، ومع ذلك فإن الإنجاز الذي تحقق في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري أقل بكثير مما تحقق في أقاليم أخرى لا يتوافر لأعضائها التعاون نفسه.

ويفسر هذا الاختلال في العلاقات العربية إلى الأسباب الآتية:-

أولاً: عدم التناسق في المكانة بين الدول العربية^(٣٠) سواء في عدد السكان ومتوسط دخل الفرد والقدرة العسكرية، مما أدى إلى عدم توافر أحد الشروط الأساسية للتعاون، وهو الشعور بوجود منافع متبادلة ومصالح مشتركة.

ثانياً: تنوع أشكال ومسميات النظم السياسية العربية .

تميزت الرقعة العربية بنشوء نمطين أساسيين من أنظمة الحكم^(٣١):

١- النمط الأول: هو النمط السلطاني (النمط الأسري - الوراثي) وهو نمط حكم يقوم على سيادة أسرة وراثية (سلالة) واعتماد الحكم على التراث أو الدين.

٢- النمط الثاني: النمط التوتاليتاري الشمولي، أي نظام الحزب الواحد أو الأيديولوجيا الواحدة، وهو نظام التعبئة الجماهيرية الحديثة والدمج الكثيف للسلطات في تركيبة الحزب - الدولة، وسيادة حكم اللاقانون، المرتهن بإرادة الحزب - القائد.

وثمة نمط فرعي استبدادي هو النظام التسلطي عسكرياً كان أم مدنياً، ويشترك مع النموذج التوتاليتاري في دمج السلطات ومنع الأحزاب وكبت حرية المعلومات، وهو ما أدى إلى غياب رؤية مشتركة للدول أعضاء النظام الإقليمي العربي.

٣- عدم الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية وشخصية العلاقات العربية - العربية، أي اتسمت العلاقات العربية بطابع شخصي يرتبط بتقلبات العلاقات بين القادة العرب^(٣٢).

٤- ظاهرة التجمعات الفرعية: شكل قصور العمل العربي المشترك وعجزه عن بروز ظاهرة التجمعات الإقليمية الفرعية، وأمثلتها مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) ولكن هذه التجمعات عجزت عن إحداث نقلة نوعية في العلاقات بين أعضائه^(٣٣).

٥- نمو اتجاهات انعزالية في عدد كبير من وحدات النظام الإقليمي العربي، وهي تتجنب الالتزامات السياسية والدبلوماسية والعسكرية إزاء دول أخرى من أعضاء النظام^(٣٤).

ومع اندلاع الثورات العربية فلم تكن كل تفاعلات النظام الإقليمي العربي سلبية، وهذا يعني أن الفرصة مازالت متاحة أمام أطراف النظام لإعادة النظر بأدائه وتفعيل دوره.

المبحث السادس

النظام الإقليمي العربي والتحديات المعاصرة

يعيش النظام الإقليمي العربي حالة الضعف والتفكك، وأصبح أشبه بالملعب الإستراتيجي للآخرين^(٣٥)، مما جعل القوى الإقليمية والدولية، تسعى بشكل حثيث من أجل استثمار هذه الأوضاع لمصلحتها وإيجاد الصيغ المناسبة لهذه المصالح... الخ.

ومن أبرز التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي ما يأتي^(٣٦):-

١- أولوية الاهتمامات القطرية والانتماءات الوطنية على الروابط العربية الأوسع، وانكفاء أغلب وحداته على مشكلاته الداخلية، واستمرار حالة الاضطراب وعدم الانسجام في مواقف السياسات العربية، وعدم الاتفاق على الأولويات المتعلقة بالتهديدات الموجهة إلى الأمن العربي.

٢- ازدياد حدة الصراعات الداخلية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والحقوق الديمقراطية وشرعية نظم الحكم القائمة.

٣- تراجع اهتمام الحكومات بالقضايا العربية وبمؤسسات العمل العربي المشترك، وأصبح الاهتمام بها شكلياً وصورياً، فضلاً عن فشل المؤسسات في تحقيق سياسات الأمن الإقليمي أو الدفاع الجماعي لأعضاء النظام.

٤- القواعد الأجنبية في نقاط كثيرة من وحدات النظام الإقليمي العربي^(٣٧).

٥- مشكلات الأقليات في المنطقة العربية التي تضعف الأطر القومية، مثلما حدث في السودان والعراق ولبنان... الخ^(٣٨).

٦- محاولة اختراق النظام العربي وتفكيكه من خلال فرض مشروعات سياسية واقتصادية، كمشروع الشرق أوسطية، والشراكة المتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والاتحاد من أجل المتوسط^(٣٩).

٧- الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة في فلسطين.

٨- الاعتداءات الصهيونية على الأراضي اللبنانية والسورية.

٩- انحياز الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها السياسي والعسكري للكيان الصهيوني وعدم ممارسة الضغوط عليه من أجل وقف الاستيطان والتهديد والعدوان^(٤٠).

١٠- تهديدات دول الجوار الجغرافي، وعليه زيادة انكشاف النظام الإقليمي العربي وضعفه.

١١- العولمة، وما فيها من طروحات تدعو إلى مزيد من الحرية والديمقراطية بهدف إزالة الأطر القومية، وسلب مقدرات الأمة^(٤١).

- ١٢- التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وما تحمله من قيم ثقافية جديدة تعمل على تجريد الأمة من قيمها وعقيدتها ولغتها وانتمائها^(٤٢).
- ١٣- انتشار بؤر الإرهاب في بعض وحدات النظام الإقليمي العربي، وتنامي التنظيمات الجهادية السلفية المتطرفة.
- ومع اندلاع الثورات العربية منذ العام ٢٠١١ وصعود الإسلاميين للحكم، لم يكن لأكثر الناس تشاؤماً من عبثية المشهد العربي أن يتوقع وصول الأوضاع على الساحة العربية إلى هذا الحد من التدهور والانهيار.

المبحث السابع

مظاهر تأثير الحراك السياسي في النظام الإقليمي العربي

من المفيد في علوم النظم الدولية والنظم الفرعية أن هناك علاقة بين أشكال نظم الحكم في الدول أعضاء النظام وطبيعة وأنماط التفاعلات بينهم، فكلما تقاربت نظم الحكم في مواقفها وسياساتها كان التعاون أسهل، والعكس صحيح، ومع مرحلة الحراك السياسي فإن التحولات التي شهدتها الدول، ستطرح أثارها في النظام الإقليمي العربي وتفاعلاته ويزيد من أهمية هذه التحولات ما يأتي:-

- ١- أنها تحققت بفعل تحركات شعبية، وبمشاركة المواطنين، ولاسيما الشباب، وذلك خلافاً لما حدث في ثورات الخمسينيات والستينيات، فالذي حدث تغير جذري بأنظار البعض، لأن الثورات العربية السابقة كانت ثورات بدون ثورة، والانقلابات بدون تغيير^(٤٣)، عموماً كان الجامع المشترك هو إسقاط الفساد والظلم والاستبداد، والانتصار لكرامة الإنسان وحرياته.
- ٢- التركيز على المطالب الداخلية مثل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، مع عدم إغفال الصلة بين الثورات من بلد لآخر، إذ وصف البعض أن حادثة البوعزيزي السبب في سريان التغيير أو الاحتجاجات في العالم العربي التي وصفت كقطعان الماشية التي تخاف الرأي ولا تخالفه^(٤٤)، لتفجر بذلك إعصاراً غير وسيغير جراء تداعياته كثيراً من أوجه السلطة في المنطقة العربية^(٤٥).
- ٣- أن هذه الثورات لم تكتمل بعد، وما زالت تداعياتها مستمرة، كما أن إمكانية انتقالها إلى دول أخرى مازال ممكناً، لأنها كسرت حاجز الخوف وإسقاط الأنظمة^(٤٦).
- ٤- أنها بحكم خصوصياتها المتميزة مثل غلبة الشباب، وتعدد التنظيمات، وعدم وجود قيادة أيديولوجية، وغياب برنامج سياسي^(٤٧)، أوجدت حالة من القواسم المشتركة كحب الوطن

وكرهية النظام، وبالعودة إلى التفكير في مظاهر تأثير الثورات في مسارات التحول للنظام الإقليمي العربي، فإنه سنجد تأثيراتها في شكل الدولة العربية، ومن ثم في شكل العلاقات والتفاعلات في المنطقة، وكالاتي:-

١ - الدولة العربية في الحالة الثورية^(٤٨):

صحيح أن شكل الدولة لم يختلف حتى الآن عما كان عليه في النظم السلطوية، إلا أن التغيير الذي حدث هو تحرر المواطن البسيط من سلطة الدولة، وأصبح مصدر الشرعية هو المواطن الذي يستطيع أن يعبر بحرية عن معارضته، أو عدم اتفاقه مع القرارات عن أجهزة ومؤسسات الدولة، ولاسيما العسكرية والأمنية، ولكن قد تؤدي هذه التحولات إلى مزيد من التفتيت والانقسام في ضوء إحياء الهويات الأثنية والعرقية، وتحديدًا في دول الثورات العربية، مما يؤدي إلى إدخال مجتمعاتها في صراعات اجتماعية وحالة من عدم الاستقرار سيقود إلى نتائج أخرى.

٢ - العلاقات العربية البينية:

قد تؤدي التحولات الجديدة إلى إدخال النظم الجديدة مع المجموعة الأخرى من الدول بدعوى التحول الديمقراطي فيها، مما يؤدي إلى مزيد من استنزاف موارد النظام الإقليمي العربي وزيادة انكشافه أمام الاختراق الأجنبي، كما يحدث الآن في الأزمة السورية، أو تدرك أن الانتقال إلى الديمقراطية هو شأن داخلي، وأن إقامة نظام ديمقراطي ناجح هو أكبر حافز للآخرين الاقتداء به^(٤٩) هوية النظام:

لقد أفرزت الانتخابات التي تمت في أكثر من دولة عربية عن بروز ثقل التيارات الدينية في الحياة السياسية والنخب الحاكمة، لأن وصول هذه التيارات إلى الحكم قد تؤدي إلى تغيير في هوية النظام الإقليمي العربي، بحكم توجهاتها الدينية ما فوق القومية، لأن برامج الأحزاب ذات التوجه الإسلامي تختلف في نظرتها إلى الجامعة والعروبة.

٤ - أدوات التأثير وآلياته:

قد يكون من شأن التحولات الجديدة تراجع دور المال والمعونات، ويعود تأثير الرأي العام العربي كأحد أدوات التأثير السلمي في النخب الحاكمة، بفعل تزايد تأثير أدوات الإعلام الإلكتروني الذي يعرف بالديمقراطية الإلكترونية التي لا يمكن للنظم الحاكمة الحد منها، وهذا مرهون في نجاح الديمقراطية بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي^(٥٠)، أو بفعل الإعلام المرئي أو المسموع التي أدت دوراً تعبويًا في الحراك السياسي المعاصر، كما هو الحال في قناة الجزيرة^(٥١)، التي أصبحت

حديثاً الساعة ومثيرة للجدل، التي كانت لها دور حاسم وفعال في حسم الثورات وإنجاحها وما آلت إليه من نتائج.

٥ - مؤسسات النظام:

فمن شأن التحولات الجديدة أن تكون هناك فرصة أكبر لانطلاق العمل العربي في ضوء المصالح المشتركة وتبادل المنافع، والانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وإقامة محكمة عدل عربية التي نص عليها ميثاقها، وإعادة هيكلة الأمانة العامة لتصبح أكثر قدرة على التغيير.

أما لم يحدث ذلك، فهناك مسار امتداد دول مجلس التعاون الخليجي ليكون بديلاً عن جامعة الدول العربية، وهو تطور له مظاهره وتجلياته ومنها دعوة الأردن والمغرب إلى عضوية المجلس في ٢٠١١، وأخذ دوله زمام المبادرة في بلورة القرار العربي إزاء تطور الأوضاع في ليبيا وسورية، والمبادرة الخليجية في اليمن، والتوقف عن المشاركة في بعثة المراقبين في سورية، وهو ما مهد لوقف عمل البعثة، ولكن مهما بالغت دول المجلس في تأكيد خصوصياتها، فأنها لا تعيش من فراغ ولا تستطيع الابتعاد كثيراً عما يحدث في محيطها العربي، فالقاعدة العامة هي أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي تتأثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه، وهذا الأمر ينطبق على تأثير ما يسمى بالربيع العربي في دول مجلس التعاون^(٥٢).

٦ - علاقات النظام الإقليمي العربي مع القوى الدولية:

قد يكون من شأن التحولات الجديدة أن يكون النظام الإقليمي العربي أكثر قدرة على التعامل مع القوى الأخرى بنديّة، وأن تتبع دوله سياسات أكثر استقلالية، ومن الأرجح إعادة تأطير العلاقات العربية الأمريكية على أساس تبادل المصالح والمنافع نظراً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فضلاً عن تنوع العلاقات العربية لتمتد إلى روسيا والصين واليابان وأوروبا، وهي قوى تمثل قمة النظام الدولي، كما يمكن أن تمتد إلى قوى فاعلة مثل الهند والبرازيل والأرجنتين والقارة الأفريقية، وهذا التحول سيؤدي إلى تحول هذه الدول من نمط العلاقة بين المركز والأطراف، وهي طبقاً لنظرية التبعية علاقة غير متساوية ومتكافئة، في إطار رغبتها في تحقيق علاقات دولية أكثر عدالة^(٥٣).

وفي هذه الحالة فأن العلاقات العربية الدولية ستعكس الرغبة في إقامة علاقات متكافئة تحقق المصالح القومية العربية قبل غيرها.

المبحث الثامن

النظام الإقليمي العربي ((رؤية مستقبلية))

يمكن القول أن من أصعب الموضوعات التي يتعرض لها الباحث في كتابته لموضوع ما، هو الحديث في المستقبل مهما كان التخصص، وبما أن موضوع بحثنا هو مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء الحراك السياسي، فأن تحديد وبحث مستقبل النظام عبر السنوات القادمة تعد من الأمور الصعبة والمعقدة، بسبب عدم التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع لأعضاء النظام الإقليمي العربي.

أن هذه الإطلالة هي محاولة متواضعة نجتهد في قراءة ما سيحدث في الأقل على المدى القريب مستنديين لوقائع تحدث أو ما حدث، وعليه يمكن أن نؤشر تطورات هذه الإطلالة المستقبلية بالاحتمالات الآتية:-

الاحتمال الأول: التفكك:

ينطلق من فكرة احتمال تدهور الأوضاع في وحدات النظام الإقليمي العربي وتعدد العلاقات وتآزمها بين وحداته التنظيمية، بما يسمح بمزيد من تدخلات القوى الدولية في شؤونه وفي ترجيح العلاقة بين أطرافه الاستثنائية بثرواته وقيام بعض القوى الإقليمية المحيطة به بمد رقعتها الجغرافية والتوسع الإقليمي داخل أراضيه ومحاولة فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليه، والعمل على بلقنته تمهيداً لتشكيل وحداته.

فرضيات الاحتمال:

- ١- تزايد علاقات التبعية وأحكامها بين وحدات النظام الإقليمي العربي والعالم الخارجي، أي التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب^(٥٤).
- ٢- تفاقم ردود الفعل الشعبية وزيادة فعالية المعارضة إزاء النخب الحاكمة، لافتقارها للشرعية الجماهيرية أو الدستورية.
- ٣- تزايد احتمالات أو محاولات (البلقنة) والنزاعات الانفصالية على أسس أثنية (لغوية - دينية - عرقية - قومية)، أو تزايد احتمالات العنف ضد الأقليات^(٥٥).
- ٤- تزايد النزاعات العربية - العربية مع تلكؤ ظهور آليات جديدة لفض النزاعات.
- ٥- قبول العديد من وحدات النظام لمنطق التعامل السياسي والاقتصادي مع الكيان الصهيوني، بعد تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية (القضية المركزية للعرب).

- ٦- تجسيد الالتزامات القطرية بالاتفاقيات والمواثيق العربية الجماعية، ولاسيما اتفاقية الدفاع العربي المشترك.
- ٧- محاولة القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة في إضفاء وجودها العسكري في بعض وحدات النظام الإقليمي العربي واستغلال أجوائها ومياهاها ضد أطراف عربية أخرى.
- ٨- تأكيد الأنظمة الحاكمة على السيادة الوطنية (القطرية).
- ٩- استمرار أنظمة الحكم الفردية والنخبوية وتغليب إرادة النخب الحاكمة على سيادة القانون، وتعطيل الدساتير أو إلغائها وتشريع قوانين الطوارئ والاستئثار بالسلطة واعتماد مبدأ التوريث في السلطة والتضييق على مفهوم المجتمع المدني وحرية الإعلام، وهذه الإجراءات تخدم النهج الأمريكي ولا تتقاطع مع أولوياته^(٥٦).
- ١٠- ضعف محاولات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين وحدات النظام الإقليمي العربي.
- ١١- استمرار أشكال الاختراق الفكري والثقافي والفني والإعلامي لوحدات النظام الإقليمي العربي.
- ١٢- تزايد احتمالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في عدد من وحدات النظام الإقليمي العربي (سورية - لبنان - العراق - السودان - الصومال - مصر - ليبيا - تونس - اليمن - البحرين) وانسداد أفق التسوية السياسية مع إسرائيل التي يرهن النظام العربي مستقبه بها، فضلاً عن حالة التحصين الهش في الملكيات الخليجية من حركات التغيير التي تعود في غالبيتها إلى الواقع السياسي الذي يحكم الاختلاف بين الجمهوريات والملكيات^(٥٧).

نتائج الاحتمال: تتمثل أبرز نتائج هذا الاحتمال بالآتي:-

- ١- مزيد من الهيمنة السياسية لوحدات النظام الإقليمي العربي والتي من المحتمل أن تتخذ أربعة أشكال رئيسية:
 - الشكل الأول: الهيمنة السياسية عن طريق أحكام روابط التبعية الاقتصادية، ولاسيما للدول الفقيرة.
 - الشكل الثاني: الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز بالنسبة إلى الدول الضعيفة والغنية، ولاسيما الدول النفطية.
 - الشكل الثالث: الهيمنة السياسية عن طريق الردع باستخدام القوة العسكرية السافرة مباشرة.

- ١- الشكل الرابع: الهيمنة السياسية من خلال استخدام منظمة الأمم المتحدة كأداة لصالح بعض القوى المتنفذة فيها.
 - ٢- تنامي نزعات القلق والتمرد بين أبناء بعض الأقليات، ربما قد يؤدي إلى تصعيد النزعات الانفصالية، إذا ما وجدت هذه الأقليات دعماً وتشجيعاً من قوى خارجية.
 - ٣- تنامي أنماط متعددة من الحركات السلفية (المتطرفة أحياناً)^(٥٨)، وانتشار بؤر الإرهاب.
 - ٤- تآكل شرعية الأنظمة السياسية لعجزها عن إيجاد الحلول الاجتماعية والسياسية.
 - ٥- نمو الأيديولوجيات التفتيتية على حساب الأيديولوجية والثقافة المشتركة.
 - ٦- تدويب الهوية العربية القومية وانبعاث الهويات الفرعية الجزئية على نحو مفرغ.
 - ٧- تزايد احتمالات مخاطر دول الجوار الجغرافي لتحقيق مكاسب إقليمية جيوبوليتيكية أو اقتصادية على حساب وحدات النظام والمحافظة على ميزان قوى عسكري لصالحها، لاسيما بعد سقوط العديد من الأنظمة التي كانت تبدي ممانعة للنفوذ والامتداد التركي والإيراني في المنطقة.
 - ٨- بقاء النظام الإقليمي العربي في دائرة الاستهداف الأمريكي، كالحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية ومراكز إنذار مبكر ومقرات لإدارة العمليات العسكرية - الاحتلال العسكري المباشر، كما حدث للعراق عام ٢٠٠٣ - توظيف مسألة الأقليات - إثارة النزاعات الأهلية تحت مسميات الديمقراطية وحقوق الإنسان - لا استقرار في المنطقة - تضادات بدلاً من التحالفات بين دول المنطقة.
 - ٩- الاتجاه نحو مزيد من الحكم السلطوي وكبت الحريات السياسية، ومجتمع مدني ضعيف، وانعدام فرص الانتقال الديمقراطي السلمي للأنظمة السياسية في المنطقة.
 - ١٠- ضعف الشعور بالانتماء الحضاري أو بالولاء الوطني والقومي.
 - ١١- هروب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية إلى الخارج.
 - ١٢- تراجع الحد الأدنى من التضامن العربي اقتصادياً وسياسياً ودفاعياً، علاوة على إخفاقها في تطوير نظام دفاعي مشترك ذو فاعلية كبيرة^(٥٩).
 - ١٣- التحلل من أنظمة المقاطعة العربية ضد الكيان الصهيوني، وبروز عدة محاولات للتطبيع معه، وزيادة فرص امتلاكه المبادرة في إدارة الصراع.
 - ١٤- التراجع في مستويات التعليم، وميادين الإعلام والثقافة^(٦٠).
- وفي ضوء ذلك، فإن النظام الإقليمي العربي في خطر التفكك، لأن القوى الفاعلة فيه لها رؤى مختلفة وشبكات من التحالفات على المستوى الإقليمي مدفوعة بدوافع عقائدية مختلفة، وعليه فإن

وحداته معرضة للتفكك تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية المتواصلة والتي قد تبلغ حد الحرب الأهلية في سورية، ويحذر كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق من عواقب ذلك على النظام الإقليمي العربي، إذ تتعدد ما يسميه بالنقوب السوداء في اليمن - الصومال - ليبيا، وربما في سورية، إذ تنهار الدولة ولا تنشأ لها بديل، لاسيما في ظل انتشار السلاح واستمرار وجود الجماعات المسلحة غير الشرعية.

الاحتمال الثاني: التكامل الإقليمي:

ينطلق الاحتمال من فكرة أن النخب الحاكمة تدرك حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها، ولاسيما تزايد قضايا العنف والإرهاب والمخاوف من البرنامج النووي الإيراني والتقارب الغربي الإيراني لما يتركه من تداعيات على المنطقة العربية ومستقبلها ومخاطر التنظيمات الإسلامية المتطرفة كجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهذا ما يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية في الداخل في علاقاتها العربية الإقليمية لمواجهة المخاطر والتحديات، وعليه تلجأ إلى تكوين تجمعات إقليمية أو تنسيق جماعي عربي وذلك استجابة لمجموعة من الأسباب ومنها إدراكها لتهديد جاد لمصالحها وشرعيتها داخلياً وخارجياً، وتساعد الضغوط الشعبية على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية.

فرضيات الاحتمال:

- ١- بروز أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة، مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، علاقات دولية قائمة على تفاهات مشتركة حول قضايا تهم المنطقة.
- ٢- تعزيز الموقع الجيوبولتيكي للدول العربية، تأطير السياسات عربياً، بروز دور جامعة الدول العربية، تعزيز القدرات العسكرية.
- ٣- الانحسار النسبي للنزاعات بين وحدات النظام الإقليمي العربي، واتخاذها شكلاً سلمياً تنافسياً، وتطوير آليات جديدة لفض النزاعات، بما في ذلك تفعيل مؤسسات جامعة الدول العربية.
- ٤- تزايد قدرات وحدات النظام على امتلاك هامشاً للحركة والمناورة والمساومة في علاقاته مع آليات النظام الدولي الراهن في المجالات السياسية والاقتصادية وشروط التبادل التجاري.
- ٥- إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على قواعد ثابتة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام الإقليمي العربي، تسهم في إيقاف التفكك والانهيال الحاصلين^(١).

نتائج الاحتمال:

تتمثل أبرز النتائج لهذا الاحتمال بالآتي:-

- ١- توسيع آفاق التعاون والتنسيق بين وحدات النظام الإقليمي العربي تعبيراً عن رغبة النخب الحاكمة أو استجابة لضغوط الرأي العام المحلي أو العربي.
 - ٢- السيطرة على التفاعل بين الإشكاليات الداخلية والتحديات الخارجية، كاستقرار ملحوظ في المنطقة، حروب أقل، إضعاف المجاميع الإرهابية.
 - ٣- ترشيد الأداء الاقتصادي لأقطار التجميع الإقليمي الذي من مزاياه تحقيق أعلى درجة من الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية.
 - ٤- المحافظة على الهوية القومية لجامعة الدول العربية والتصدي لمحاولات تقويضها من خلال المشروعات المضادة كالشرق أوسطية والمتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، وتفعيل دور مؤسساتها المختلفة، والعمل على دعمها ورفع كفاءتها وأدائها وفعاليتها.
 - ٥- أن قيام مثل هذا الاحتمال واستمراره لا يفترض هزيمة مسبقة للمشروع الصهيوني أو هزيمة حاسمة للمخططات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، وعليه ستحسبه القوى الإقليمية والدولية مضاداً لمصالحها الحاضرة ولمخططاتها المستقبلية، وستقوم بالعمل على إعاقته وإجهاضه، لأن القوى الكبرى تستطيع أن تدافع عن مصالحها الوطنية وضمان أمنها القومي بمفهومه الواسع^(٦٢)، وما التدخل الأمريكي الأوربي الاضطراري في ما يسمى الربيع العربي للمفاجئة بسقوط أنظمة كانت تابعة لهم، إلا دليلاً على ذلك.
 - ٦- أن قيام مثل هذا الاحتمال سيحرر القيادات الحاكمة المستقبلية من نفوذ التأثيرات الخارجية، ويمنح قرارها السياسي الثبات والقوة والمصداقية^(٦٣).
- وتشير حالة الثورات العربية إلى احتمال انتقال الدول العربية من الاعتماد على السلوك الفردي أو الأقاليمي من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواجهة الأطراف الخارجية، وهذا ما يعني الانتقال من حالة التفكك إلى حالة التكامل الإقليمي الذي يستجيب للحاجات الأساسية، ويرفع مصادر التهديد الرئيسة والثانوية عن وحدات النظام، سواء إسرائيل مصدر التهديد الرئيس للأمن العربي، أو إيران وتركيا دول جوار لها أطماع إقليمية، إذ تمتلك كل منها مشروعاً توسعياً في المنطقة العربية.
- وأخيراً، ليس أماننا إلا تأكيد مقولة أن المشكلة تكمن في التفكك.. والحل يتجسد في التكامل، فإذا كان فكرة التكامل أمنية صعبة المنال في ظل الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة العربية، فلماذا لا يكون هناك تنسيق عربي جدي في جميع المواقف التي تهم وحدات النظام الإقليمي العربي،

معالم النظام الإقليمي العربي في ضوء الحراك السياسي وآفاق المستقبل

مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول / السنة الحادية عشر ٢٠١٩

والتي لها مساس مباشر وغير مباشر بالأمن العربي، ولعل ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق ديفيد ليفي أن الدول العربية مصدر تهديد لأمن الوجود الإسرائيلي إذا ما وحدت ونسقت مواقفها، إلا دليلاً على ذلك.

الخاتمة

لقد تبين من خلال البحث أن النظام الإقليمي العربي شهد صراعاً ثورياً استثنائياً منذ العام ٢٠١١، ولكن هذا الحراك قد أوجد حالة من السيولة السياسية وعدم اليقين أو اللاتأكد في داخل عدد من الدول العربية وفي العلاقات البينية، وعليه فأنها لا بد من توافر إمكانية إعادة توزيع موارد القوة والنفوذ على مستوى النظام وإعادة تشكيل التحالفات وأنماط السلوك السياسي فيها، وهذه العملية ذات طابع تفاعلي وصراعي، لأن هذه التغيرات سيكون لها آثارها وتداعياتها الخارجية.

وإذا ما أراد أطراف النظام أن تكون لهم رؤيتهم التي تحدد دورهم، فإن ذلك لم يتم دون العمل الجماعي من أجل إحياء النظام الإقليمي العربي، وعليه فإن لإحياء النظام يجب أن لا يقتصر العمل على التعديلات القانونية والتنظيمية لجامعة الدول العربية، ولكن أن تظال دور الجامعة ورسالتها الأخلاقية والسياسية، وأن تكون سياسات دعم التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان هي المبحث الجديد للجامعة لتكون كفاعل ديمقراطي إقليمي.

فالأخذ بالنهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان لكل الشعوب العربية لا بد منها من مراجعة ميثاق الجامعة حتى يرتقي قولاً وفعلاً إلى مستوى المنظمات الدولية، ويكون لها دور إيجابي وفعال في معالجة القضايا على مستوى العالم العربي.

أن مستقبل النظام الإقليمي العربي مرهون بأداء أطرافه في العمل الجماعي التكاملي المشترك، ورغم كل المؤشرات السلبية في الواقع العربي الراهن، إلا أن الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير يجب أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي، وأن تضع في حساباتها تحديات المستقبل وأزماته.

الهوامش

- (١) خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ٢٦-٢٧.
- (٢) للمزيد من التفصيل ينظر: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية - دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١.
- * أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية، بل أنه مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، وأن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة، وعليه ليس لهذا المفهوم دلالة جغرافية، للتفصيل ينظر: جميل مطر - علي الدين هلال - النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة السابعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٣٣.
- (٣) عبد المنعم المشاط، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية - تعليق نقدي، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٩)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٣٠.
- (٤) إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٦٢.
- (٥) سمير أحمد الزين، النظام العربي - ماضيه، حاضره، مستقبليه، دراسات إستراتيجية، العدد (٤٧)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٣.
- * أن مبدأ الدفاع المشترك يعد مبدأ استثناء على منع استخدام القوة في العلاقات الدولية، ولكنه استثناء يبرر المنطق والعقل عملاً بمبدأ الدفاع الشرعي الجماعي، إذ ليس من المنطق مطالبة الدولة المعتدى عليها بالامتثال للدولة المعتدية، للتفصيل ينظر: رياض صالح أبو العطار، المنظمات الدولية، الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٣٩١-٣٩٢.
- ** أن الولادة الحقيقية للقمة العربية كانت عام ١٩٦٤، والذي أطلق عليه مؤتمر القمة العربية الأولى، ونص في قراراته على دورية اجتماع القمة، للتفصيل ينظر: سمير احمد الزين، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
- (٧) للمزيد من التفصيل ينظر: مجيد خدوري، حرب الخليج - جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني، ترجمة: وليد خالد أحمد، بغداد - مكتبة مصر ودار المرتضى، ٢٠٠٨. وقارن : بيار سيالنجر واريك لوران، حرب الخليج - الملف السري، باريس، اوليفية اوربان، ١٩٩١.
- (٨) ياسين السيد طاهر، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية - رؤية قانونية وتحليلية، الطبعة الثانية، بيروت: المطبعة العربية، ٢٠١٢، ص ١٦٣-١٨٧.

- (٩) للتفصيل ينظر: إيمان أحمد رجب، الاحتلال الأمريكي للعراق وتأثيره على النظام الإقليمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. وقارن: كمال حبيب، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠١٣. وقارن: عبد الإله بلقزيز، حزب الله من التحرير إلى الردع ١٩٨٢-٢٠٠٦، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- (١٠) للتفصيل ينظر: سري المقدسي، فلسطين، الوجه المعكوس - احتلال يومي، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.
- (١١) للمزيد من التفصيل ينظر: مجدي كامل، ثورة الياسمين، دمشق - القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠١١، وقارن: خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥ كانون الثاني، يناير في بر مصر - محاولة للفهم السوسولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
- (١٢) للتفصيل ينظر: محمد بدوي عبد، الأدوار التخيلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٥٤-١٥٨.
- (١٣) إيمان أحمد رجب، الهوية أم المصلحة، ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد (١٨٦)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١١، ص ٦-١١.
- (١٤) علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، شؤون سياسية، العدد (٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ١٢.
- (١٥) سمير احمد الزين، المصدر السابق، ص ١٣.
- (١٦) للتفصيل ينظر: محمد عابد الجابري، الهوية - العولمة - المصالح، شؤون سياسية، العدد (١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
- (١٧) سمير احمد الزين، المصدر السابق، ص ١٤.
- (١٨) أمل حمادة، معادلة جديدة - إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية - في ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد (١٨٩)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٧.
- * قال القذافي في أحد خطاباته الشهيرة ما بعد قيام الثورة، أنه في حال سقوط نظامه فأن إسرائيل لن تكون في مأمن من أي هجوم من الجماعات الإسلامية في المغرب العربي، ومارس الرئيس المصري محمد حسني مبارك الدور علناً، وكان آخر الممارسات التفكير في بناء سياج معدني لمحاصرة قطاع غزة، وفي مستهل الثورة السورية قال رامي مخلوف بأن بقاء نظام الأسد هو الضمانة الأكيدة لأمن الدولة العبرية، للتفصيل ينظر: أحمد الذويب، حقيقة النظام المقاوم الممانع، مجلة القبلة، العدد (٣٢)، عمان: جمعية الكتاب والسنة، ٢٠١٢، ص ٥١، وقارن: عزمي بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص ٤٧٦.
- (١٩) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، ص ٢٧٢.
- (٢٠) فخرى رشيد مهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

- (٢١) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٥.
- (٢٢) للتفصيل عن أجهزة الجامعة ينظر: خليل إسماعيل الحديثي، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٦١.
- (٢٣) زياد عبد الوهاب النعيمي، تغيرات البناء القانوني في النظام العربي (دراسة قانونية)، في كتاب: النظام السياسي العربي والإقليمي، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩، ص ١٧٠.
- (٢٤) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٧، وقارن: سليمان المنذري، إصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة - إصلاح جامعة الدول العربية (ملف)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٨١-٨٩.
- (٢٥) للتفصيل ينظر: علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٧. وقارن: أحمد يوسف أحمد، المتغيرات العربية - إصلاح جامعة الدول العربية (ملف)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٤٣-٤٧.
- (٢٦) للتفصيل ينظر: حسين مصطفى أحمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي، المجلة السياسية والدولية، العدد (٩)، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٩٠-٩٤.
- (٢٧) إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، المصدر السابق، ص ١٦٧.
- (٢٨) شذى زكي حسين، النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٦)، الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١١، ص ٢.
- (٢٩) وائل محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص ٤٨.
- (٣٠) أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.
- (٣١) فالح عبد الجبار، أثر الاندماج حضوراً وغياباً في عملية الثورة - الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي - نحو خطة طريق (ملف)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ١٠٤-١٠٥.
- (٣٢) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٩-٢١.
- (٣٣) سمير أحمد الزين، المصدر السابق، ص ٥٣-٦١.
- (٣٤) غراهام ايفانز وجيفري نونيهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٣٨٤.
- (٣٥) سمير أحمد الزين، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٣٦) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٣٧) للتفصيل ينظر: طلعت احمد مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، شؤون أمنية وإستراتيجية، العدد (١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

- (٣٨) للمزيد من التفصيل ينظر: ممد جابر الأنصاري وآخرون، الأقليات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، وقارن: وصال نجيب العزاوي، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة، مجلة شؤون سياسية، العددان (٧/٦)، بغداد: دار الجماهير للصحافة، ١٩٩٦، وقارن: محمد أزهر السماك، الأقليات بين العربية والإسلام، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.
- (٣٩) للمزيد حول تلك المشروعات ينظر: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، عمان، الأهالي للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، وقارن: محمد الأطرش، المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٠)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، وقارن: سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير - مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة: الدار العامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- (٤٠) نعوم تشومسكي، سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في حقبة أوباما - هل هي نقطة تحول، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٥٦.
- (٤١) للمزيد من التفصيل ينظر: وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١١.
- (٤٢) للتفصيل ينظر: عصام سليمان الموسى، الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٦)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ١١١.
- (٤٣) وائل محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٥٨.
- (٤٤) نيفين عبد المنعم مسعد، حركات التغيير العربية من منظور مقارن، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١، ص ٢.
- (٤٥) حميد حمد السعدون، أداء السياسة الخارجية الأمريكية والانتفاضات العربية، في كتاب: رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ١٥.
- (٤٦) نوال السعداوي، الثورات العربية، بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، ص ٧٨، وقارن: عبد الحي زلوم، الربيع العربي ثورة أم فوضى (غير) خلافة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٣، ص ٢٢.
- (٤٧) علي عودة العقابى، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية (دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات)، العراق، دار الضياء للطباعة، ٢٠١٣، ص ٨٠.
- (٤٨) عبد المنعم المشاط، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٤٩) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٩، وقارن: فضيل دليو، الديمقراطية الالكترونية بين التشاؤم والانتقال، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٣١-٤٩.
- (٥١) للمزيد من التفصيل ينظر: لينا زهر الدين، الجزيرة ... ليست نهاية المشوار، بيروت: دار بيسان، ٢٠١١، وقارن: فيليب سيب، تأثير الجزيرة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١.
- (٥٢) للمزيد من التفصيل ينظر: عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ١-٣٢، وقارن: بول سالم، مستقبل النظام

- العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة - الثورة والانتقال الديمقراطي نحو خطة طريق (ملف)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ١٤٨.
- (٥٣) عبد المنعم المشاط، المصدر السابق، ص ٣٢.
- (٥٤) وائل محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٦٠.
- (٥٥) حميد حمد السعدون، المصدر السابق، ص ٣٣.
- (٥٦) ناثنان ج. براون - دساتير من ورق: الدساتير العربية والسلطة السياسية، ترجمة: محمد نور فرحات، القاهرة: دار سطور الجديدة، ٢٠١٠، ص ٢١١.
- (٥٧) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٢، ص ١٦.
- (٥٨) حسن جابر، الثورات العربية ورهانات المستقبل، في كتاب: ثورات قلق - مقاربات سوسيو إستراتيجية للحراك المعاصر، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص ١٤٥.
- (٥٩) أنطوان زحلان، العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية: العلم والأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٠)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٥٧.
- (٦٠) زياد حافظ، المشروع النهضوي العربي، قراءة نقدية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ١٠٦، وقارن: منذر سليمان - الإعلام والسلطة - المال، مثلث النفوذ وخطاب الصورة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٣)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٥٣.
- (٦١) شذى زكي حسين، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٦٢) عزمي بشارة، أن تكون عربياً في أيامنا، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٨٥.
- (٦٣) حميد حمد السعدون، المصدر السابق، ص ٢٥.

المصادر

أولاً : الكتب

- ١- خليل إسماعيل الحديثي ، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠١ .
- ٢- محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية - دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠١ .
- ٣- جميل مطر - علي الدين هلال - النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية ، الطبعة السابعة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ٤- إيمان أحمد رجب ، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، بيروت : مركز دراسات : الوحدة العربية ، ٢٠١٠ .
- ٥- رياض صالح أبو العطار ، المنظمات الدولية ، الأردن : دار إثراء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .
- ٦- مجيد خدوري ، حرب الخليج - جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني ، ترجمة وليد خالد أحمد ، بذه - مكتبة مصر ودار المرتضى ، ٢٠٠٨ .
- ٧- بيار سيالنجر واريك لوران ، حرب الخليج - الملف السري ، باريس ، أوليفية أوربان ، ١٩٩١ .
- ٨- ياسين السيد طاهر ، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية - رؤية قانونية وتحليلية ، الطبعة الثانية بيروت : المطبعة العربية ، ٢٠١٢ .
- ٩- إيمان أحمد رجب ، الاحتلال الأمريكي للعراق وتأثيره على النظام الإقليمي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ .
- ١٠- كمال حبيب ، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية ، بيروت : المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر ، ٢٠١٢ .
- ١١- عبد الإله بلقزيز ، حزب الله من التحرير إلى الردع ١٩٨٢ - ٢٠٠١ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- سري المقدسي ، فلسطين ، الوجه العكوس - احتلال يومي ، ترجمه امين الأيوبي ، بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية ، ٢٠١٢ .
- ١٣- مجدي كامل ، ثورة الياسمين ، دمشق - القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ٢٠١١ .

- ١٤- عزمي بشارة سورية درب الألام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣ .
- ١٥- وائل محمد إسماعيل ، التغيير في النظام الدولي ، بغداد : مكتبة السنهوري ، ٢٠١٢ .
- ١٦- - فخري رشيد مهنا وصلاح ياسين داود ، المنظمات الدولية ، بغداد : المكتبة القانونية ، ٢٠٠٧ .
- ١٧- زياد عبد الوهاب النعيمي ، تغيرات البناء القانوني في النظام العربي (دراسة قانونية ، في كتاب : النظام السياسي العربي والإقليمي ، جامعة الموصل : مركز الدراسات الإقليمية ، ٢٠٠٩ .
- ١٨- غراهام الفائز وجيفري تونيهايم ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤ .
- ١٩- محمد أزهر السماك ، الأقليات بين العروبة والإسلام ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٠ .
- ٢٠- سعيد اللاوندي ، الشرق الأوسط الكبير - مؤامرة أمريكية ضد العرب ، القاهرة : الدار العامة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
- ٢١- وليد عبد الحي ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠١١ .
- ٢٢- - نيفين عبد المنعم مسعد ، حركات التغيير العربية من منظور مقارن ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١١ .
- ٢٣- - حميد حمد السعدون ، أداء السياسة الخارجية الأمريكية والانتفاضات العربية ، في كتاب : رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي ، بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠١٢ ، ص ١٥ .
- ٢٤- - نوال السعداوي ، الثورات العربية ، بيروت : دار المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٣ .
- ٢٥- عبد الحي زلوم ، الربيع العربي ثورة أم فوضى (غير) خلافة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠١٣ .
- ٢٦- - علي عودة العقابي ، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية (دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات) ، العراق ، دار الضياء للطباعة ، ٢٠١٣ .
- ٢٧- لينا زهر الدين ، الجزيرة .. ليست نهاية المشوار ، بيروت : دار بيسان ، ٢٠١١ .
- ٢٨- فيليب سيب ، تأثير الجزيرة ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١١ .
- ٢٩- عبد الخالق عبد الله ، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ .

- ٣٠- ناتان ج. براون - دساتير من ورق : الدساتير العربية والسلطة السياسية ، ترجمة : محمد نور فرحات ، القاهرة دار سطور الجديدة ، ٢٠١٠ .
- ٣١- - عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، ٢٠١٢ .
- ٣٢- - حسن جابر ، الثورات العربية ورهانات المستقبل ، في كتاب : ثورات قلقة - مقاربات سوسيو إستراتيجية للحراك المعاصر ، بيروت : مركز الحضارة التنموية الفكر الإسلامي ، ٢٠١٢ .
- ٣٣- - شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، عمان ، الأهالي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ .
- ٣٤- عزمي بشارة ، أن تكون عربياً في أيامنا ، الطبعة الثانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ ،
ثانياً : الدوريات
- ١- عبد المنعم المشاط ، تأثير الثورات العربية في العلاقات الإقليمية - تعليق نقدي ، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢ .
- ٢- - سمير أحمد الزين ، النظام العربي ماضيه ، حاضره ، مستقبله ، دراسات إستراتيجية ، العدد (٤٧) ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠١ .
- ٣- خالد كالم ليو دوح ، ثورة ٢٥ كانون الثاني ، يناير في بر مصر - محاولة للفهم السوسيوولوجي مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .
- ٤- : محمد بدوي عبد ، الأدوار التدخلية لجامعة العربية في الأزمات الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٧) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢ .
- ٥- ايمان أحمد رجب ، الهوية أم المصلحة مالذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية ، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية العدد (١٨٦) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١١ .
- ٦- - علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول ، شؤون سياسية ، العدد (٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ .
- ٧- محمد عابد الجابري ، الهوية - العولمة - المصالح ، شؤون سياسية ، العدد (١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .

- ٨- .
- ٩- - أمل حمادة ، معادلة جديدة - إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية - في ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، العدد (١٨٩) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢ .
- ١٠- الحمد لذويبيا ، حقيقة النظام المقاوم السماه ، مجلة القلة العدد (٣٢) ، عمان : جمعية الكتاب والسنة ، ٢٠١٢ .
- ١١- سليمان المتدري ، إصلاح هيكل العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة - إصلاح جامعة الدول العربية (ملف) ، مجلة المستقبل العربي « ، العدد (٣٠١) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ .
- ١٢- علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ١٧ . وقارن : أحمد يوسف أحمد ، المتغيرات العربية - إصلاح جامعة الدول العربية (ملف) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ .
- ١٣- حسين مصطفى أحمد . قراءة سياسية من مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة الإصلاح النظام الإقليمي العربي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (٨) ، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ .
- ١٤- شذى زكي حسين ، النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٣٩) ، الجامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ٢٠١١ .
- ١٥- فالح عبد الجبار ، اثر الاندماج حضورا وغيابا في عملية الثورة - الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي - نحو خطة طريق (ملف) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩٨) ، بيروت ، مركز دراسات لوحدوة العربية ، ٢٠١٢ .
- ١٦- طلعت احمد مسلم ، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي ، شؤون أمنية وإستراتيجية العدد (١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .
- ١٧- محمد جابر الأنصاري وآخرون ، الأقليات في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات | الوحدة العربية ، ١٩٩٧ . وصال نجيب العزاوي ، الأقليات في ظل البيئة الدولية الجديدة ، مجلة شؤون سياسية ، العددان (٧ / ٩) ، بغداد : دار الجماهير للصحافة ، ١٩٩٩ ،

معالم النظام الإقليمي العربي وفضوء الحراك السياسي وآفاق المستقبل

مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول / السنة الحادية عشر ٢٠١٩

- ١٨- محمد الأطرش ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢١٠) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩
- ١٩- نعوم تشومسكي ، سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في حقبة أوباما - هل هي نقطة تحول ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧٣) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ .
- ٢٠- عصام سليمان الموسى ، الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧٩) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ .
- ٢١- فضيل دلير ، الديمقراطية الالكترونية بين التشاؤم و التفاؤل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩٧) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ .
- ٢٢- بول سالم ، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة - الثورة والانتقال الديمقراطي نحو خطة طريق (ملف) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩٨) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ .
- ٢٣- أنطوان زحلان ، العلم والسيادة : الآفاق والتوقعات في البلدان العربية : العلم والأمن القومي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩٠) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .
- ٢٤- زياد حافظ ، المشروع النهضوي العربي ، قراءة نقدية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٣) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .
- ٢٥- منذر سليمان - الإعلام والسلطة - المال ، مثلث النفوذ وخطاب الصورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٣) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .

Abstract

The Arab Regional System (**ARS**), where passes in very Critical and crucial Moments, in which his Future where Facing a several Dangerous as well as a new Challenges Diverts between, Fragmentation – dis-Stability, In – Between Struggles, Weakness and in Sufficiency raised in some Countries to the Destroying Limits and in others – Countries – to the civil Wars limit. With The Breaking of Arabic Revolution (Arab Spring), it where not acceptable That – **ARS** – Instruments and Institutions' Equivalent with enough Legitimacy that Enables **ARS** Running its Function's, and if it did, it will Raise many Suspicious Concerning its Existence Legitimacy as well as its Rights in Running the Mutual Arab Work.

**The Landmarks of Arabic Regional System
- In light of -
Political Mobility and the Future Prospect**

**A.P.Hussain Mustafa Ahmed
Dr. Anas Akram Mhammad Subhi**